الأنباء
الاحد 7 فبراير 2016

هنأوا أسرته والشعب الكويتي وتمنوا إعادته إلى وطنه وأهله في أسرع وقت

نواب يشيدون بجهود وزيري الخارجية والداخلية في إطلاق سراح العجمي المختطف في لبنان

د.عبدالحميد دشتي

ماضي الهاجري

سيف العازمي

د.منصور الظفيري

تأكيدات على ضرورة الالتزام والتقيد بتوجيهات «الخارجية» وتوخي الحذر والابتعاد عن المناطق غير المستقرة أمنياً

بارك عدد من النواب للشعب الكويتي وأسرة المواطن المختطف في لبنان محسن العجمي لإطلاق سراحه، متمنين سرعة عودته بأسرع وقت إلى وطنه وأهله، وتقدموا بالشكر لوزارتي الخارجية والداخلية على جهودهما الحثيثة والتنسيق لإطلاق سراح المواطن الكويتي وإعادته إلى وطنه.

وفي هذا السياق هنأ النائب سيف العازمي أسرة المواطن الكويتي محسن العجمي بعد نجاح المحاولات للافراج عنه، متمنيا من الجهات الحكومية المعنية تسريع اجراءات عودته للكويت سالما معافى، وتوجه العازمي بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد والعاملين بالسفارات الكويتية في لبنان والحكومة اللبنانية

من جانبه، هنأ النائب د.منصور الظفيري أسرة المواطن الكويتي محسن العجمي بنجاح محاولات الافراج عنه من قبل خاطفيه في لبنان، مثمنا الجهود المخلصة للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد والسفير الكويتي في لبنان عبدالعال القناعي وكل أعضاء السفارة الكويتية والأجهزة الأمنية في لبنان.

وقال النائب الظفيري في تصريح صحافي إن المواطنين الراغبين في السفر إلى الخارج عليهم ضرورة الالتزام والتقيد بالتوجيهات والتعليمات من قبل وزارة الخارجية ومن قبل سفارات دولة الكويت في الخارج والتي دوما ما تؤكد على ضرورة توخي الحيطة والحذر والابتعاد عن المناطق التي تشهد أوضاعا أمنية غير مستقرة حرصا على أمنهم وسلامتهم، فالمواطن الكويتي بالنسبة لنا جميعا هو الثروة الحقيقة التي لا تفريط فيها حتى في أي ظروف ومهما كانت درجة التحديات.

واختتم النائب الظفيري تصريحه مكررا الشكر للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد والسفارة الكويتية في لبنان، متمنيا عودة المواطن محسن العجمي سالما معافى إلى ارض الوطن وتسريع اجراءات عودته.

بدوره، قال النائب د.عبدالحميد دشتي: للتو تلقيت اتصالا من معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية يشكرني على جهودي في سبيل الافراج عن المواطن محسن براك العجمي، وهي لفتة كريمة أخجلتني حقا فمعاليه ورجال الداخلية جميعا وخاصة في أمن الدولة هم من يستحق كل الشكر والتقدير والإشادة لحسن تنفيذهم التوجيهات السامية لسمو الأمير المفدى وحثهم لمواصلة السعي للافراج عن المواطن المختطف منذ الساعات الأولى واستمرار متابعتهم الحثيثة وجهودهم المخلصة التي بارك الله فيها الى أن افضت لهذه النتيجة المحمودة التي ادخلت السرور على قلوب أهل الكويت.

وأضاف النائب دشتي: لا يفوتنا أن نشكر جهود وزارة الخارجية والعاملين في سفارتنا في لبنان والجهات الأمنية الرسمية وأصدقائنا الاشقاء هناك، ولله الحمد والشكر والمنة ابتداء وانتهاء على كل الجهود المبذولة للافراج عن المواطن الكويتي محسن العجمي.

من جهته، هنأ النائب ماضي العايد الهاجري أسرة المواطن محسن العجمي بإطلاق سراحه من المختطفين في الأراضي اللبنانية، مشيدا بجهود وزارتي الخارجية والداخلية وعلى رأسهما النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد وأجهزة الأمن وكذلك القائمون على السفارة الكويتية في لبنان لجهودهم الكبيرة في البحث عن المواطن والتنسيق مع أجهزة الأمن اللبنانية لإطلاق سراح محسن العجمي من يد المختطفين، وناشد الهاجري الخارجية الكويتية بالعمل على سرعة عودته سالما إلى أهله ووطنه.

قال إن الهدر الكبير في الوزارات والمؤسسات غير مقبول

الخرينج يشيد بدعوة الغانم مناقشة الدعوم والعجز المالي في الدولة مع وزارة المالية

مبارك الخرينج

تقدم نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج بالشكر والتقدير لرئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على هذه الدعوة الكريمة لمناقشة العجز المالي للدولة مع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح والفريق المالي، وكذلك اللقاء مع اللجنة الاقتصادية بالمجلس الاعلى للتخطيط والشكر موصول للحكومة برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك الصباح والوزراء، وكذلك الشكر لأعضاء المجلس والقيادات الحكومية على هذا التفاعل والتعاون الكبير بين الحكومة والمجلس وهذا هو التعاون المنشود والحميد والمثمر من اجل رفعة الوطن والمواطنين من خلال التعاون بين السلطتين من اجل مواجهة أزمة العجز المالي للدولة في ظل الانخفاض الكبير لأسعار النفط المورد الرئيسي للبلاد.

وعبر الخرينج في بداية تصريحه عن ان الدعم المقدم للمواطن ليس ترفا أو منحة، بل هو واجب الحكومة في تقديم ما يسهّل حياة المواطنين الكريمة مما يكون له الأثر الايجابي في استقرار الأسرة الكويتية والتي نعمل جميعا من اجلها.

واعتبر الخرينج ان الهدر الكبير في الوزارات والمؤسسات في المصاريف بابا للاسراف غير المبرر وغير المقبول ولابد للحكومة ان يكون لها دور حازم في وقف هذا الهدر والصرف غير المبرر وعلى الحكومة البداية بنفسها بتخفيض مصاريف الوزارات غير الضرورية للعمل والتي تمثل هدرا كبيرا للمال العام.

داعيا الى محاسبة كل من يقوم بالهدر على حساب المال العام حتى يقتنع المواطن بجدية الحكومة في مطالبتها بالترشيد والقضاء على الهدر مبررا بعدم محاسبة المسؤولين في هدر المال العام يعطي الذريعة لعدم تعاون وتذمر المواطن مع حملة الترشيد.

وطالب الخرينج قبل ترشيد الصرف بتحديد الدعوم التي تحتاج الى اعادة نظر وترشيد وتحقق الوفر المالي للدولة وليس مجرد رفع الدعم عن كل الدعومات ومن ثم تحديد شرائح المواطنين من حيث الدخل الحقيقي وإبعاد شريحة اصحاب الدخل المحدود والمتوسط من رفع الدعم عنهم

مؤكدا على عدم مساس الدعم المقدم لأصحاب الدخل المحدود والمتوسط محذرا من المساس بأصحاب الدخل المحدود والمتوسط فهؤلاء صمام أمان المجتمع الكويتي، واستقرار الأسرة الكويتية مهم جدا للمجتمع وحماية افرادها من العوز والانحراف معلنا عدم القبول بالمساس بأصحاب الدخل المحدود والمتوسط لأن المساس بهم له اثار خطيرة على الأسرة الكويتية وتماسك الأسرة.

وجدد الخرينج دعوته للحكومة بالتفرقة في تقديم الدعم بين المواطن البسيط الذي يملك بيته يضم اهله وبين التاجر الذي يملك المجمع التجاري وصاحب العمارة الاستثمارية والأراضي الصناعية وغيرها من القسائم المستثمرة، مطالبا الحكومة بان تبدأ أولا مع التاجر والمستثمر في اخذ حقوق الدولة كاملة من خلال الضريبة ورسوم الخدمات المقدمة لهم كاملة دون دعم فليس من المعقول مساواة المواطن العادي مع التاجر الذي يستفيد من خدمات الدولة تجاريا واستثماريا والمواطن الذي يملك بيتا يضمه مع أسرته.

وختم الخرينج تصريحه مؤكدا ان الشعب الكويتي متى ما اقتنع ان الدولة وضعها المالي فعلا بحاجة الى دعم فلن يتردد لحظة ولا يتوانى في الوقوف مع بلده، والتاريخ يشهد بذلك لكن لابد من إقناعه بالمبررات والإجراءات المزمع اتخاذها.

الحريجي: اختلالات حكومية في التعامل مع ملف ترشيد الدعوم والغلاء المعيشي

اعتبر النائب سعود الحريجي أن رد وزير المالية أنس الصالح على سؤاله البرلماني بشأن تعريف محدودي الدخل، كشف عن جملة اختلالات في آلية التعاطي الحكومي مع ملف ترشيد الدعوم، ما يضعنا في قلق حقيقي إزاء الانعكاسات السلبية المحتملة على المواطنين.

وأوضح الحريجي في تصريح صحافي أنه تكشف من خلال الرد أن الحكومة اعتمدت مبلغ 1500 دينار معيارا للأسرة محدودة الدخل دون النظر إلى عدد أفراد الأسرة.

وذكر أن الرؤى الحكومية خلت من وضع الغلاء المعيشي في عين الاعتبار عند تقييم مداخيل الأسر إذ لم يقدم الوزير الصالح أي تفسيرات لاعتبار أصحاب الدخل الأقل من 1500 محدودي الدخل دون غيرهم، مشيرا إلى أن تصنيف المواطنين بحسب المداخيل دون النظر لمسلسل ارتفاع كلفة المعيشة المستمر قصور حكومي واضح.

وأضاف الحريجي: كما أن الضمانات الأربعة التي بينها الوزير في رده لعدم تضرر المواطن من رفع الدعوم، هي ضمانات فضفاضة وغير مطمئنة لاسيما أن التجربة العملية أثبتت ضعف القدرة الحكومية في ضبط الأسعار ووقف الزيادات غير المبررة، وهو أحد الضمانات التي قدمها الوزير الصالح.

وحذر الحريجي من خطورة الاقدام على خطوات من شأنها الإضرار بالمواطن لاسيما في ضوء المؤشرات التي كشفت عنها مضامين رد الوزير، مستغربا أن تبنى كل تلك القياسات والتقديرات على إحصائية منذ 2013.

وأكد اننا سنكون أمام معضلة حقيقية إذا تم التعاطي الحكومي مع هذا الملف الخطير بتلك الآليات خصوصا أنه وكما أفاد الوزير سيشمل الترشيد 88٪ من الأسر الكويتية وهو ما يعني أن ارتدادات القرارات المرتقبة ستطول الغالبية الغالبة من المواطنين على فرض عدم تضرر الـ 12٪ الذين يشكلون محدودي الدخل حسب التقديرات الحكومية وهو أمر ليس محسوما كذلك.

وشدد الحريجي على أننا سنضع كل تلك الملاحظات تحت نظر الحكومة في أول لقاء بشأن ملف الترشيد.

سعود الحريجي

شركة عربي ذ.م.م. ARABI COMPANY W.L.L.

إعلان

قسم الصيانة والعدد الكهربائية

تنوه شركة عربي عملائها الكرام أصحاب معدات المياه والعدد الكهربائية المودعة لدى شركة عربي لصيانتها ضرورة مراجعة قسم الصيانة أو قسم العدد الكهربائية لاستلامها خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا الاعلان.

و في حال عدم المراجعة في الموعد المذكور أعلاه فإن الشركة لها الحق الكامل بالتصرف في تلك المعدات المودعة لديها دون أدنى مسؤولية قانونية.

للمراجعة الرجاء الاتصال على الأرقام التالية:
قسم الصيانة - معدات المياه: 1810001 - قسم العدد الكهربائية: 97262919